

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

التقرير المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية عملاً بالإجراءات ٥،  
و ٢٠، و ٢١ في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم  
انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

١ - حسبما هو منصوص عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار  
الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول))،  
تُدعى حكومات الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، أي "مجموعة الدول الخمس"، إلى  
تنفيذ الإجراءات ٥ من خطة العمل من أجل "زيادة تعزيز الشفافية وزيادة الثقة المتبادلة" وإلى  
تقديم تقرير عن تنفيذها للإجراء ٥ وتعاهداتها الأخرى إلى اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤  
طبقاً لإطار عمل موحد، تمشياً مع الإجراءات ٢٠ و ٢١. وينص الإجراء ٢١ على أنه  
"كإجراء لبناء الثقة، تُشجّع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق في أقرب  
وقت ممكن على شكل موحد للتقارير وعلى تحديد الفترات الزمنية الملائمة الفاصلة بين  
التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحدة طوعاً دون المساس بالأمن  
القومي". وإطار العمل الذي نستخدمه لتقاريرنا الوطنية يتضمن فئات موحدة للمواضيع  
التي تُقدّم في إطارها المعلومات ذات الصلة، ويتناول جميع الركائز الثلاث للمعاهدة: نزع  
السلاح، وعدم الانتشار، واستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وإننا نُشجّع  
جميع الدول الأطراف، وفقاً للإجراء ٢٠، على تقديم تقارير مماثلة.



## أولا - الإبلاغ عن التدابير الوطنية ذات الصلة بترع السلاح

### ألف - سياسات، وعقيدة الأمن النووي والأنشطة المرتبطة بالأسلحة النووية

#### ١ - السياسة النووية

٢ - تتمثل سياسة الولايات المتحدة في تحقيق السلم والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية، تمثيا مع التزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي. ونحن ملتزمون باتباع نهج تدريجي لترع السلاح النووي، استنادا إلى اتفاقات قائمة على التفاوض وأنشطة تعاونية، لكي تتمكن من مواصلة التحرك على نحو يتجاوز الأوضاع النووية إبان الحرب الباردة.

٣ - وقد أنجزت الولايات المتحدة استعراضا جديدا للوضع النووي في عام ٢٠١٠ يُحدد استراتيجيتنا للحد من عدد الأسلحة النووية ودورها في وضعنا الدفاعي. وتوضح الاستراتيجية الجديدة ما يلي:

- ما زال الدور الأساسي للأسلحة النووية للولايات المتحدة يتمثل في ردع الهجوم النووي على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها.
- لن تفكر الولايات المتحدة في استخدام الأسلحة النووية إلا في الظروف البالغة الخطورة للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة أو حلفائها وشركائها.
- من مصلحة العالم أن يمتد إلى الأبد سجل عدم استخدام الأسلحة النووية الذي استمر حوالي سبعين عاما.
- تتمثل سياسة الولايات المتحدة في المحافظة على ردع موثوق بأقل عدد ممكن من الأسلحة النووية، تمثيا مع احتياجاتنا الأمنية الحالية والمستقبلية.
- يجب أن تكون الخطط النووية متمشية مع المبادئ الأساسية لقانون النزاع المسلح، وأن تُطبق مبادئ التمييز والتناسب وألا تستهدف عمدا السكان المدنيين والأهداف المدنية.
- إننا نعمل على إرساء أوضاع يمكن فيها أن تنتهج الولايات المتحدة بآمان سياسة تجعل ردع الهجوم النووي الغرض الوحيد للأسلحة النووية للولايات المتحدة وتواصل تعزيز القدرات التقليدية والدفاعات المضادة للقذائف بوصفها جزءا من جهودنا الأوسع نطاقا للحد من دور الأسلحة النووية.

٤ - وتأكيدا للفوائد الأمنية الناتجة عن التقييد بمعاهدة عدم الانتشار النووي والامتثال الكامل لها، عززت الولايات المتحدة موقفها الطويل العهد المتمثل في "ضمان الأمن السليبي"

بإعلان أن الولايات المتحدة لن تستخدم أو تُهدد باستخدام أسلحة نووية ضد دول غير حائزة على أسلحة نووية وتكون طرفاً في المعاهدة وامتثالاً لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي.

٥ - وأوضحت الولايات المتحدة أيضاً استعدادها لتقديم ضمانات أمنية سلبية ضمن إطار قانوني من خلال دعم البروتوكولات ذات الصلة الملحقه بمعاهدات المناطق الخمس القائمة الخالية من الأسلحة النووية.

## ٢ - التغييرات في وضع القوة النووية ووضع الإنذار

٦ - تستند الاستراتيجية النووية الجديدة في الولايات المتحدة المحملة في استعراض الوضع النووي إلى التخفيضات الهامة في وضع قوتنا النووية المتخذ منذ نهاية الحرب الباردة وتهدف إلى زيادة الحد من إمكانية الإطلاق العرضي بتعزيز أمان ترسانة الولايات المتحدة، وأمنها وضمانها، والقيام في الوقت ذاته أيضاً بإتاحة أقصى مدة للرئيس لاتخاذ القرار في حالة حدوث أزمة.

٧ - والإجراءات والممارسات المؤثرة على وضع القوات النووية للولايات المتحدة تشمل ما يلي:

- إعادة تشكيل جميع القذائف التسيارية العابرة للقارات المنصوبة بحيث تحمل كل قذيفة رأساً نووياً واحدة (عملية يتم وفقاً لها إزالة جميع المركبات المتعددة العائدة التي يمكن استهداف كل منها على حدة، يتم بها التخلص من جميع المركبات المتعددة العائدة التي يمكن استهداف كل منها على حدة، عدا واحدة). ويؤدي تخفيض تركيز الرؤوس الحربية المنصوبة إلى زيادة الاستقرار بتخفيض الحوافز الممكنة للآخرين لتوجيه ضربة نووية أولى؛
- مواصلة ممارسة "استهداف أعالي المحيطات" فيما يتعلق بجميع القذائف التسيارية العابرة للقارات المنصوبة والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات، بحيث أنه في حالة حدوث إطلاق عرضي بعيد الاحتمال للغاية، تسقط القذيفة في أعالي المحيط؛
- مواصلة ممارسة الإبقاء على جميع قاذفات القنابل ذات القدرة النووية والطائرات المزدوجة القدرة بعيدة عن الإنذار يومياً؛
- تأكيد الهدف المتمثل في إتاحة أقصى مدة للرئيس لاتخاذ القرار في حالة حدوث أزمة، بما في ذلك القيام باستثمارات جديدة في نُظم الولايات المتحدة للقيادة والسيطرة؛
- توجيه وزارة الدفاع لدراسة الخيارات للحد من دور الإطلاق عند التعرض لهجوم في التخطيط النووي للولايات المتحدة، مع إدراك أن احتمال شن هجوم نووي مفاجئ يشل القدرة على الرد مستبعد للغاية.

باء - الأسلحة النووية، وتحديد الأسلحة النووية (بما في ذلك نزع السلاح النووي) والتحقق

١ - تخفيضات الأسلحة النووية

٨ - تواصل الولايات المتحدة بذل جهود تدريجية استمرت عقوداً طويلة لتخفيض الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف. وقد خفضنا مخزوننا من الأسلحة النووية بنسبة ٨٥ في المائة تقريباً منذ أن بلغ ذروته إبان الحرب الباردة، أي بتخفيض بلغت نسبته حوالي ٨٢ في المائة منذ عام ١٩٧٠ منذ أن دخلت معاهدة منع الانتشار النووي حيز النفاذ.

٩ - وتتمثل خطوة رئيسية في هذا المسار في معاهدة 'ستارت الجديدة' المعقودة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، التي ستضع، عندما تُنفذ بالكامل بحلول عام ٢٠١٨، حداً أعلى للرؤوس الحربية الاستراتيجية التي تنصبها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي يبلغ ١ ٥٥٠ رأساً حربياً، وهو ما يمثل أدنى مستويات هذه الأسلحة منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي.

١٠ - وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أعلنت الولايات المتحدة التكوين المستقبلي لهيكل القوة النووية للولايات المتحدة بغية الامتثال لحدود المعاهدة بحلول عام ٢٠١٨. وسيطلب هيكل القوة الاستراتيجية الجديد إجراء تخفيضات في جميع الركائز الثلاث للثالث النووي للولايات المتحدة، ولن ينتج عنه أكثر من ١ ٥٥٠ رأساً حربية منصوبة على:

- ٤٠٠ قذيفة تسيارية عابرة للقارات منصوبة، مع ٥٠ منصة إطلاق قذائف تسيارية عابرة للقارات في حالة غير منصوبة بسحب القذائف من هذه المنصات؛
- ٢٤٠ قذيفة تسيارية تُطلق من الغواصات منصوبة على ١٤ غواصة نووية مزودة بقذائف تسيارية استراتيجية، مع جعل أربعة أنابيب إطلاق في كل غواصة غير قادرة على إطلاق قذيفة تسيارية، وبذلك تُسحب ٥٦ أنبوبة إطلاق من المساءلة بموجب المعاهدة؛
- ٦٠ قاذفة قنابل منتشرة ذات قدرة نووية، مع ٣٠ قاذفة قنابل ثقيلة من طراز B-52 محوِّلة لأداء دور تقليدي فحسب.

١١ - وكما ذكر الرئيس أوباما في برلين في عام ٢٠١٣، فإن الولايات المتحدة مستعدة للتفاوض مع الاتحاد الروسي لإجراء تخفيضات نووية أخرى تصل إلى الثلث في مستويات الرؤوس الحربية الاستراتيجية المنصوبة المقررة في معاهدة ستارت الجديدة.

١٢ - وما زالت الولايات المتحدة منفتحة للسعي لإجراء تخفيضات قائمة على التفاوض مع الاتحاد الروسي في جميع فئات الأسلحة النووية - بما في ذلك الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية.

١٣ - وتُعزز هذه الإجراءات نتائج قيادة الولايات المتحدة فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح النوويين، التي تشمل كثيرا من الإنجازات البارزة الأخرى، بما في ذلك:

- معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى لعام ١٩٨٧، التي أزالَت جميع قذائف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي تُطلق من الأرض بمدى يتراوح أقصاه بين ٥٠٠ و ٥٥٠٠ كيلومتر وحظرت على الطرفين بصورة دائمة امتلاك تلك النظم أو تطويرها. وللمعاهدة مدة غير محدودة.

- أزيلت بحلول عام ١٩٩١ جميع قذائف الولايات المتحدة التسيارية التي تُطلق من الأرض وقذائف الولايات المتحدة الانسيابية التي تُطلق من الأرض، وتشمل ٤٠٣ قذائف تسيارية تُطلق من الأرض من طراز Pershing IA و IB و Pershing II و ٤٤٣ قذيفة انسيابية تُطلق من الأرض من طراز توماهوك - وبذلك بلغ مجموع القذائف ٨٤٦ قذيفة.

- معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) لعام ١٩٩١، التي تُمثل الاتفاق الأكثر شمولا وتعقيدا الذي جرى التفاوض بشأنه على مدى التاريخ، ونصت على تحديد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية الخاصة بالولايات المتحدة والاتحاد الروسي بـ ٦٠٠٠ في ما لا يزيد عن ١٦٠٠ من القذائف التسيارية المنصوبة العابرة للقارات، والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات، وقاذفات القنابل الثقيلة. وفي الفترة بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وتموز/يوليه ٢٠٠٩، خفضت الولايات المتحدة بموجب معاهدة ستارت عددا من منصات الإطلاق الاستراتيجية المنصوبة (القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات، ومنصات الإطلاق المرتبطة بها، وقاذفات القنابل الثقيلة المنتشرة في ترسانتها) من ٢٢٤٦ إلى ١٨٨٨، وبلغت نسبة التخفيض ٤٧ في المائة، وعدد الرؤوس الحربية النووية الخاصة بمنصات الإطلاق هذه من ١٠٥٦٣ إلى ٥٩١٦، وبلغت نسبة التخفيض ٤٤ في المائة.

- معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لعام ٢٠٠٢ (أو معاهدة موسكو) حددت للولايات المتحدة والاتحاد الروسي ما لا يزيد عن ١٧٠٠ - ٢٢٢٠ رأسا حربية نووية استراتيجية منصوبة وجاهزة للعمليات بحلول عام ٢٠١٢. وبلغ العدد الكلي للرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية المنصوبة على نحو جاهز للعمليات ١٩٤٤ في شباط/فبراير ٢٠١١، عندما نُسخَت المعاهدة بمعاهدة ستارت الجديدة.

• التدابير الوطنية: بالإضافة إلى التخفيضات القائمة على المعاهدات، أجرت الولايات المتحدة تخفيضات هائلة وعميقة في ترسانتها المتعلقة بالحرب الباردة، بما في ذلك من خلال "المبادرتين النوويتين الرئاسيتين" لعامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، اللتين أزالتا ٣٠٠٠ تقريبا من الأسلحة النووية للولايات المتحدة وأسفرتا عن تخفيض بنسبة ٩٠ في المائة تقريبا في جميع الأسلحة النووية التكتيكية للولايات المتحدة. وتضمنت هذه التدابير الوطنية ما يلي:

- إزالة جميع صوامع إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات من طراز Minuteman II البالغ عددها ٤٥٠ صومعة وجميع صوامع إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات من طراز Peacekeeper البالغ عددها ٥٠ صومعة، فضلا عن ٥٠ صومعة إطلاق قذائف من طراز Minuteman III؛
- سحب أربع غواصات نووية مزودة بقذائف تسيارية من الخدمة (النووية) الاستراتيجية وتخفيض عدد الرؤوس الحربية في كل غواصة من الغواصات المنتشرة الباقية؛
- تكهين جميع قاذفات القنابل من طراز FB-111A، وإزالة جميع قاذفات القنابل الثقيلة من طراز B-52G وتحويل جميع قاذفات القنابل الثقيلة من طراز B-1B إلى قدرة تقليدية فقط؛
- سحب جميع الأسلحة النووية التكتيكية الأرضية التي يقل مداها عن ٣٠٠ ميل؛
- إزالة جميع قذائف المدفعية النووية والرؤوس الحربية النووية المتعلقة بالقذائف التسيارية القصيرة المدى للولايات المتحدة؛
- سحب الأسلحة النووية التكتيكية من جميع سفن القتال البحري؛
- سحب جميع طائرات القيادة والسيطرة النووية من الاستنفار الدائم المحمول جوا؛ و
- تكهين القذيفة الانسيابية المتطورة من طراز AGM-129 وقذيفة الهجوم القصير المدى من طراز AGM-69 (وهما قذيفتان جو - أرض).

## ٢ - شفافية المخزون النووي للولايات المتحدة

١٤ - في المؤتمر الاستعراضي الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٠، نشرت الولايات المتحدة لأول مرة مجاميع مخزونها النووية، وأوردت بالتفصيل مستويات مخزونها السنوي في الفترة من عام ١٩٦٢ إلى عام ٢٠٠٩ والمجاميع السنوية للأسلحة النووية المفككة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٩.

وحتى عام ٢٠٠٩ كان المخزون المبلغ عنه ١١٣ ٥ رأسا نووية، وما مجموعه ٨ ٧٤٨ سلاحا مفككا بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٩،

١٥ - والولايات المتحدة في سبيلها إلى نشر تحديث لتلك الأعداد لغاية نهاية السنة المالية ٢٠١٣. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بلغ مجموع مخزون الرؤوس الحربية النووية ٨٠٤ ٤، مما يعكس إجراء تخفيض آخر بلغ ٣٠٩ رؤوس حربية بالمقارنة بالمخزون الكلي حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفضلا عن ذلك، جرى تفكيك ٢٠٤ ١ رؤوس حربية نووية منذ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وقد أسفرت هذه الإجراءات عن تخفيض بلغت نسبته حوالي ٨٥ في المائة في مجموع الأسلحة النووية في مخزوننا منذ أن بلغت الحرب الباردة ذروتها، أي تخفيض بلغت نسبته حوالي ٨٢ في المائة منذ عام ١٩٧٠ عندما دخلت معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ.

١٦ - وقد كهننت الولايات المتحدة عدة آلاف من الرؤوس الحربية النووية. وسُحبت الرؤوس الحربية المكهنة من منصات توصيلها، ولم تعد صالحة للعمل، وهي في انتظار التفكيك. ومنذ عام ١٩٩٢، قامت الولايات المتحدة بتكهنين وتفكيك ١٢ نوعا من الأسلحة النووية، بما فيها أحدث الأنواع: W79، W62، W56، وB53. وقد أُخرجت من الخدمة آخر رأس حربية من طراز W80-0 لقذيفة بحرية من طراز توماهوك للهجوم الأرضي وجرى تفكيكها.

١٧ - وتتمثل سياسة الولايات المتحدة في عدم استحداث أسلحة نووية جديدة. ولن تدعم برامج تمديد العمر للرؤوس الحربية النووية المتبقية البعثات العسكرية الجديدة أو توفر قدرات عسكرية جديدة للأسلحة النووية.

### ٣ - تخفيضات المواد الانشطارية ودعم المرافق

١٨ - بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بمخزونات الأسلحة النووية، أعلنت الولايات المتحدة إجمالي كميات البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب لدى الولايات المتحدة التي أنتجها برنامج الأسلحة للاستخدام العسكري أو غير العسكري. وفي عام ٢٠٠٩، أفادت الولايات المتحدة بأن مخزون البلوتونيوم بلغ ٩٥،٤ طنا متريا. وفي عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٧، أعلنت الولايات المتحدة عن فائض بلغ ٦١،٥ طنا متريا من البلوتونيوم وسحبتهما من الاستخدام بصورة كبيرة كمادة انشطارية تُستخدم في الرؤوس الحربية النووية.

١٩ - وبموجب اتفاق إدارة البلوتونيوم والتخلص منه المبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، سيتخلص كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي من ٣٤ طنا متريا على الأقل من البلوتونيوم - أعلنت زيادتها عن احتياجات الدفاع. وما زالت الولايات المتحدة ملتزمة

أمام قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور في التحقق من برنامجي الجانبين فيما يتعلق بالتخلص بموجب اتفاق إدارة البلوتونيوم والتخلص منه.

وفي عام ٢٠٠٤ بلغ إجمالي مخزون الولايات المتحدة من اليورانيوم العالي التخصيب ٦٨٦،٦ طنا متريا. وفي إعلانين صدرا في عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٥، أعلنت الولايات المتحدة أنه ستجري إزالة ما مجموعه ٣٧٤ طنا متريا من اليورانيوم العالي التخصيب من الاستخدام بصورة كبيرة كمادة انشطارية في الرؤوس الحربية النووية.

٢٠ - وحتى الآن، خفضت الولايات المتحدة خصوبة ما يزيد مجموعه عن ١٤٠ طنا متريا من اليورانيوم العالي التخصيب من هذين الإعلانين - وهي كمية تكفي لما يزيد عن ٥٥٠٠ سلاحا نوويا. وإجمالي كمية اليورانيوم العالي التخصيب الذي جرى تخفيض تركيزه سيستمر في الزيادة مع تقدم الجهود المبذولة حاليا لتخفيض تركيز مواد إضافية.

وبالإضافة إلى ذلك، جرى تخفيض تركيز ١٧،٤ طنا متريا من هذا اليورانيوم العالي التخصيب إلى يورانيوم منخفض التخصيب في مرافق مؤهلة للضمانات، لاستخدامه في إمدادات الوقود الأمريكية الموثوقة، وهي مبادرة من الولايات المتحدة لتحويل السيفوف إلى نصال محاريت ومن شأنها أن توفر ضمانات لوقود احتياطي من اليورانيوم المنخفض التخصيب لمستخدمي القوى النووية الذين يواجهون انقطاعا في الإمدادات.

٢١ - وعلى وجه الإجمال جرى تخفيض تركيز ٤٦،٦ طنا متريا من هذا اليورانيوم العالي التخصيب طبقا ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وغطت الولايات المتحدة تكلفة الضمانات بالكامل.

٢٢ - وسيجري توفير ما يصل إلى ١٦٠ طنا متريا من اليورانيوم العالي التخصيب الفائض لاستخدامها في الدسر الكهرونووي للسفن الحربية، مما يؤجل الحاجة إلى إنتاج يورانيوم جديد عالي التخصيب أو بناء مرفق جديد لتخصيب اليورانيوم العالي التخصيب لمدة عقود كثيرة.

٢٣ - وفي واحد من أهم إنجازات عدم الانتشار النووي في الفترة اللاحقة للحرب الباردة، أتمت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في الآونة الأخيرة الشحنة النهائية من اليورانيوم المنخفض التخصيب بموجب اتفاق شراء اليورانيوم العالي التخصيب المعقود بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي عام ١٩٩٣، الذي جرى بموجبه تحويل ٥٠٠ طن متري من اليورانيوم العالي التخصيب الذي يرجع مصدره إلى أسلحة الاتحاد الروسي إلى يورانيوم منخفض التخصيب لاستخدامه في محطات القوى النووية الأمريكية. وأزال هذا الاتفاق ما تُعادل قيمته تقريبا ٢٠٠٠٠ رأس حربية نووية من اليورانيوم العالي التخصيب الذي



يرجع مصدره إلى أسلحة الاتحاد الروسي، مع ما نتج من يورانيوم منخفض التخصيب كان قد خضع للتخفيض واستُخدم لإنتاج نصف جميع الطاقة النووية المولدة سنويا في الولايات المتحدة على مدى الـ ١٥ عاما الماضية، أو حوالي ١٠ في المائة من جميع الكهرباء المولدة في الولايات المتحدة خلال تلك الفترة الزمنية.

٢٤ - وخلال اتفاق العشرين عاما، مارس الطرفان رسدا متبادلا للشفافية للتأكد من أن جميع اليورانيوم العالي التخصيب المعالج في الاتحاد الروسي يرجع أصله إلى الأسلحة وأن جميع اليورانيوم المنخفض التخصيب الناتج من تلك المادة مُستخدم لأغراض سلمية على وضع الحصر.

٢٥ - وبالتوازي مع التخفيضات في مخزونات الولايات المتحدة، قامت الولايات المتحدة بزيادة عدد المواقع اللازمة للمحافظة عليها. ويتسم المجمع النووي الحالي بأنه أصغر ومهياً ليس فقط لدعم مخزوننا الثابت من الأسلحة النووية من خلال الإدارة العلمية، بل أيضا قدرتنا على التصدي للانتشار، والإرهاب، والتهديدات العالمية الأخرى.

٢٦ - وفي عام ١٩٨٠، كان المجمع النووي يتألف من ١٤ موقعا. والآن، يتألف من ٨ مواقع، بقوة عاملة تبلغ تقريبا ثلث حجمها في نهاية الحرب الباردة. والإجراءات الرئيسية لتخفيض المجمع تشمل ما يلي:

- وقف إنتاج بلوتونيوم للأسلحة في عام ١٩٨٧ وإغلاق جميع مفاعلات إنتاج البولوتونيوم في موقع هانفورد في ريتشلاند، واشنطن، وفي موقع نهر السفانا في أيكن، ساوث كارولينا؛
- إغلاق مصانع إعادة المعالجة النووية في موقع هانفورد وإخراجها من الخدمة؛
- وقف إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب لأغراض الأسلحة في عام ١٩٦٤ وإغلاق مجمع التخصيب K-25 في أوك ريدج، تينيسي؛
- تحويل مصانع التخصيب في بروتسماوث، أوهايو، وبادوكا، كينتاكي، لدعم إنتاج الوقود النووي المدني فحسب؛
- إغلاق مركز إنتاج مواد التغذية في فيرنالد، أوهايو، ومرفق إنتاج منجم البلوتونيوم في روكي فلاتس في كولورادو، ومصنعي مواند وبينلاس لمكونات الأسلحة النووية في مياميسبرغ، أوهايو، وبينلاس، فلوريدا، وإخراجها من الخدمة؛
- سحب المواد النووية الخاصة من الفئة I/II، وهي كميات كبيرة تكفي لبناء أجهزة نووية، من مختبرات سانديا ناشيونال، ومختبر لورانس ليفرمور ناشيونال، والمنطقتين التقنيتين ٣ و ١٨ في مختبر لوس ألأموس ناشيونال، فضلا عن إدماج المواد من الفئة I/II في TA-55 في لوس ألأموس؛

- إدماج مخزن اليورانيوم العالي التخصيب في مرفق مواد اليورانيوم العالي التخصيب المشيد حديثاً في Y-12 في أوك ريدج، تينيسي؛ و
- إدماج اليورانيوم غير الناتج من المناجم في مرفق تخزين المواد في المنطقة K في موقع نهر السفاناً.

٢٧ - ولم تجر الولايات المتحدة تجربة تفجير نووي منذ عام ١٩٩٢. وقد أعيد تسمية موقع تجارب نيفادا السابق بموقع الأمن القومي في نيفادا ويقدم الدعم الآن لمهمة موسعة لا تشمل فحسب إدارة المخزون بل أيضاً طائفة من الأنشطة الداعمة لبحث وتطوير التكنولوجيات لدعم أهداف عدم الانتشار.

٢٨ - وبنظرة مستقبلية، تتوقع الاستراتيجية النووية الجديدة للولايات المتحدة التحول من الاحتفاظ بأعداد كبيرة من الرؤوس الحربية النووية غير المنصوبة إلى هيكل أساسي أكثر استجابة على مدى الوقت. وإننا نستثمر في هيكل أساسي مادي أحدث من شأنه السماح بإجراء مزيد من التخفيضات في إجمالي القوات النووية.

#### ٤ - تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف

٢٩ - تعيد الولايات المتحدة تأكيد التزامها بالتفاوض لعقد معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، تُعرف أيضاً بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وكخطوة مؤقتة، تدعم الولايات المتحدة وتشترك بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين الذي سيُقدم توصيات بشأن الجوانب الممكنة التي يمكن أن تُسهم في عقد معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ويجدون الأمل في أن تساعد ولاية السنيتين للفريق، الذي اجتمع أول مرة في جنيف في أواخر آذار/مارس، في حفز وإعادة تنشيط العمل في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وإحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح.

٣٠ - وبالإضافة إلى ذلك أجرينا مشاورات متكررة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مع مجموعة الدول الخمس والشركاء الآخرين ذوي الصلة.

٣١ - وتمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مصلحة أمنية لكل دولة، وما زالت الولايات المتحدة ملتزمة بالتصديق على هذه المعاهدة وبدء العمل بها.

٣٢ - وتقدم الولايات المتحدة أكبر مساهمة مالية سنوية للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتدفع ما يزيد عن ٢٢ في المائة من الميزانية السنوية للجنة. وبفضل المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة، أصبح نظام الرصد الدولي للمعاهدة مكتملاً الآن بنسبة ٨٦ في المائة.

٣٣ - وتساعد الولايات المتحدة في تطوير عنصر التفتيش في الموقع في نظام التحقق من الامتثال إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن خلال التبرعات العينية الهامة التي تقدمها الولايات المتحدة في شكل معدات، ودراية فنية، وبحوث، فإنها تُشارك بقوة في الأعمال التحضيرية لأكبر عملية ميدانية متكاملة للتفتيش في الموقع من أي وقت مضى من المقرر إجراؤها في الأردن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٣٤ - وفي عام ٢٠١٣، عقدت الولايات المتحدة، إلى جانب بقية مجموعة الدول الخمس، سلسلة اجتماعات للخبراء التقنيين لتحديد مجالات تعاون مجموعة الدول الخمس مستقبلاً في القضايا ذات الصلة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٥ - التحقق، بما في ذلك البحث والتطوير

٣٥ - يمثل التحقق الفعال شرطاً أساسياً لمنع الانتشار، وتحديد الأسلحة وتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وطرق وتكنولوجيات التحقق القادرة على اكتشاف الانتهاكات ورصد الامتثال يجب أن توضع موضع التنفيذ مع تحرك الدول تدريجياً تجاه نزع السلاح النووي.

٣٦ - وتُسهم الشفافية من خلال تبادل المعلومات وتدابير بناء الثقة في تحقيق الاستقرار والأمن بتعزيز القدرة على التنبؤ وبناء الثقة والطمأنينة.

٣٧ - والتحقق طبقاً لمعاهدة ستارت الجديدة يزيد الاستقرار والقدرة على التنبؤ بين أكبر قوتين نوويتين في العالم. وتوفر أحكام التحقق القوية والمستفيضة المتعلقة بالمعاهدة الثقة المتبادلة في وفاء الجانبين بالتزاماتهما. والمعلومات الدقيقة والآنية المتبادلة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن القوات النووية الخاصة بكل جانب تُقلل من مخاطر سوء الفهم وسوء الإدراك. ويتضمن نظام التحقق المتعلق بالمعاهدة ما يلي:

- ١٨ مهلة قصيرة بشأن عمليات التفتيش في الموقع فيما يتعلق بالقذائف التسيارية العابرة للقارات المنصوبة وغير المنصوبة على حد سواء، والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات، وقاذفات القنابل الثقيلة كل عام لكل طرف فضلاً عن المعارض والبيانات العملية المطلوبة؛
- عمليات تفتيش في الموقع على مركبات العودة تتسم بأنها أكثر تدخلاً من تلك التي أُجريت بموجب اتفاق ستارت السابق، مما يسمح لكل طرف بتأكيد العدد الفعلي للرووس الحربية المنصوبة على القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات أو الأسلحة النووية التي تحملها قاذفات القنابل الثقيلة؛

- وسائل تقنية وطنية لتحسين فعالية التحقق؛ و
  - نظام واسع للإخطارات لإبلاغ الطرف الآخر عندما تحدث تغييرات في قاعدة بيانات المعاهدة، مثل التحركات، واختبارات الطيران، وعمليات نشر لأصناف منصوص عليها في المعاهدة. وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٤، تبادلت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ما يربو على ٦ ٢٠٠ من تلك الإخطارات من خلال مركزى الحد من الخطر النووي الخاصين بكل منهما في واشنطن العاصمة، وموسكو.
- ٣٨ - وحتى الآن، أجرت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي أكثر من ١١٥ عملية تفتيش في الموقع بموجب معاهدة ستارت الجديدة. وعمليات التفتيش في الموقع وتدابير التحقق الأخرى بموجب المعاهدة تمكن كل جانب من الحفاظ على الثقة في صحة البيانات التي تتبادلها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.
- ٣٩ - وتطلعا إلى المستقبل، تقدم الولايات المتحدة الدعم لطائفة من أنشطة البحث والتطوير لتوسيع العمل في تكنولوجيات التحقق. ونقوم باستثمارات بملايين الدولارات كل عام للنهوض بهذه القدرات.
- ٤٠ - وتشمل مبادرات البحث الحالية للولايات المتحدة القدرات للتمكن من رصد الرؤوس الحربية، بما في ذلك الرؤوس الحربية غير المنصوبة في المخازن، وكذلك القدرات على تمييز الرؤوس الحربية حسب النوع. وهذه الجهود تشمل ما يلي:
- القيام بحملة شاملة لنمذجة وقياس الرؤوس الحربية النووية للولايات المتحدة لوضع مجموعة شاملة تُحدد نوع الرؤوس الحربية النووية ومكوناتها. وستدعم البيانات الناتجة تقييم المعلومات الحساسة التي يمكن الكشف عنها نتيجة لأنشطة التحقق من الامتثال للمعاهدة في المستقبل، وستُرشد كذلك أنشطة البحث والتطوير في المستقبل في مجالات اكتشاف الإشعاع وحماية المعلومات؛ و
  - قدرات رصد البيانات العملية الميدانية وتقييمات دورة حياة الرؤوس الحربية النووية "من البداية إلى النهاية"، لتشمل بيانات عملية وتقييمات لرصد تخزين ونقل الرؤوس الحربية في موقع الأمن الوطني في نيفادا. ويجري تطوير التكنولوجيات وتقييمها لتوفير ضمان لأي طرف رصد محتمل بأن الرؤوس الحربية النووية محصورة ومتعقبة طوال دورة حياتها، بما في ذلك أثناء التخزين الطويل الأجل والتفكيك.
- ٤١ - وتواصل الولايات المتحدة أيضا البحث والتطوير لتعزيز معاهدات تحديد الأسلحة الحالية أو المستقبلية. وهذه الجهود تشمل ما يلي:

- التكنولوجيات لدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك إنجاز التجارب الميدانية والبيانات العملية لزيادة فهمنا لآثار التفجيرات النووية تحت الأرض وتوليد انبعاثات النظائر المشعة الزلزالية. وتتضمن الأنشطة تقييم التكنولوجيات للفعالية والتدخل وتحقيق الحد الأمثل للتنفيذ الملاحظة المرئية والاستشعار الزلزالي والصوتي، والتصوير المتعدد الأطياف، ونقل وقياس النويدات المشعة؛ و
- تطوير قدرات الرصد لمرافق محددة لإنتاج المواد الانشطارية ولعمليات التفيتش الممكنة في مواقع حساسة في الولايات المتحدة.

٤٢ - وبالتعاون مع الاتحاد الروسي، أنجزنا كمية هائلة من البحث في مجالي الرصد والتحقق خلال تسعينيات القرن الماضي والألفية الثانية وفُرت معلومات لمجالات البحث والتطوير الجارية والممكنة في المستقبل.

٤٣ - وطبقا لاتفاق حديث بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن البحث والتطوير، فإننا على استعداد لمواصلة العمل مع الاتحاد الروسي في البحث في مجالي الرصد النووي والتحقق، بناء على العمل السابق.

٤٤ - وبالتعاون مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فإننا الآن في عقدنا الثاني لشراكة نشطة في البحث في مجالي الرصد والتحقق. وبرنامجنا المشترك للتعاون التقني يسمح لنا باستخدام السياسة والتكنولوجيا، والدراية الفنية بالبرامج لاستحداث وتقييم نُهج مستهدفة لتحقيق تخفيضات شفافة ورصد الرؤوس الحربية النووية، والمود الانشطارية والمرافق المرتبطة بها فيما يتعلق بالمبادرات الممكنة لترع السلاح وعدم الانتشار. ويضطلع الخبراء التقنيون بأنشطة ويتبادلون المعلومات لاستكشاف ومعالجة التحديات الأساسية والصعبة في مجالي الرصد والتحقق، ويعملون على دمج النُهج الممكنة المتعلقة برصد وشفافية تحديد الأسلحة.

جيم - الشفافية وتدابير بناء الثقة

١ - عملية مؤتمر الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية

٤٥ - تتعهد الولايات المتحدة بإشراك مجموعة الدول الخمس شركائها لتعزيز معاهدة عدم الانتشار من جميع جوانبها. وتمثل أنشطة مجموعة الدول الخمس وسيلة أساسية لإرساء الأساس لاتفاقات مستقبلية يمكن أن تتضمن أطرافا بخلاف الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

٤٦ - وتُجري الدول الخمس حوارا منتظما بشأن القضايا ذات الصلة بالأسلحة النووية إلى مدى غير منظور في السنوات السابقة. واستضافت الصين مؤتمر الدول الخمس الخامس في بيجين

في نيسان/أبريل ٢٠١٤، بعد المؤتمرات التي عُقدت في لندن عام ٢٠٠٩، وباريس عام ٢٠١١، وواشنطن عام ٢٠١٢، وفي جنيف عام ٢٠١٣، الذي كان برئاسة الاتحاد الروسي. وفي هذه المؤتمرات تبادلت الدول الخمس الآراء بشأن عقائدها النووية، والاستقرار الاستراتيجي، والأمن الدولي من المنظور القطري لكل منها لاكتساب فهم أفضل وبناء ثقة استراتيجية.

٤٧ - وبالإضافة إلى هذه المؤتمرات السنوية، كانت هناك اجتماعات متكررة بين صانعي السياسات في مجموعة الدول الخمس والخبراء في هذه القضايا.

٤٨ - وتشترك الولايات المتحدة في الفريق العامل لمجموعة الدول الخمس المعني بـ "مسرد المصطلحات النووية الأساسية" الذي ترأسه الصين. ويُحرز هذا الفريق تقدماً ومن المتوقع أن يُقدم تقريراً إلى المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٥. وهذا العمل يُزيد التفاهم، ويُعزز الشفافية بقدر أكبر، ويضع حجر الأساس لمفاوضات نووية نهائية تضم جميع الدول الخمس.

٤٩ - وكما لوحظ أعلاه، يعمل أيضاً خبراء الولايات المتحدة مع نظرائهم من الدول الخمس لتحديد الطرق التي يمكن أن تُسهّم بها خبرتنا الفريدة في زيادة تعزيز نظام الرصد والتحقق فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٥٠ - واستضافت الولايات المتحدة فرنسا والمملكة المتحدة لزيارة موقع الأمن القومي في نيفادا (موقع تجارب نيفادا سابقاً) للتحقق من الشفافية في عام ٢٠١٣. وتشترك أيضاً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في عمل تعاوني يضع إجراءات وتكنولوجيات التحقق، وجرّت إحاطة الدول الخمس شركائنا علماً به.

٥١ - وتمثل مشاركة مجموعة الدول الخمس استثماراً طويلاً الأجل في تعزيز معاهدة عدم الانتشار، وبناء الثقة، وخلق أساس أقوى للعمل المطلوب لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

## ٢ - التدابير والاتفاقات الأخرى لبناء الثقة

٥٢ - يمثل نظام الاتصالات الآمن المباشر، المعروف أيضاً بـ "الخط الساخن"، نظام اتصالات آمن في حالات الطوارئ وفي غير حالات الطوارئ ومخصص لاستخدام القيادة العليا في الولايات المتحدة والاتحاد الروسي (منذ عام ١٩٦٣) ومع الصين (منذ عام ١٩٩٨). وتحافظ كل حكومة على هذا النظام لضمان أن يكون القادة مستعدين لإدارة الطائفة الكاملة من أزمات الأمن الوطني التي نواجهها على الصعيد الدولي.

٥٣ - ويوفر مركز الولايات المتحدة للحد من الخطر النووي وسيلة دائمة، وسريعة، وموثوقة، وخاصة يمكن أن تبعث بها الولايات المتحدة بإخطارات لنظيره في الاتحاد الروسي

حسب مقتضى الحال بموجب اتفاقات معينة قائمة فضلا عن اتفاقات ممكنة في المستقبل بشأن تحديد الأسلحة وبناء الثقة. وقد وسّعت الولايات المتحدة نطاق استخدام المركز ليشمل شبكة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتبادل المعلومات والإخطارات التي تقتضيها معاهدات تحديد الأسلحة واتفاقات بناء الأمن مع أكثر من ٥٥ حكومة أجنبية.

٥٤ - واعتمدت مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية وذلك في مؤتمر عقده في لاهاي ٩٣ بلدا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وطبقا لتدابير المدونة المتعلقة بالشفافية وبناء الثقة، تُقدم الولايات المتحدة إخطارا قبل الإطلاق بشأن عمليات إطلاق القذائف التسيارية ومركبات الإطلاق الفضائية (يُساعد مركز الحد من المخاطر النووية في عملية الإخطار)، وتقدم أيضا إعلانات سنوية عن سياساتنا فيما يتعلق بالفضاء والقذائف التسيارية.

٥٥ - والاتفاق المتعلق بتدابير الحوادث (الاتفاق المتعلق بالتدابير الرامية إلى الإقلال من خطر اندلاع حرب نووية بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) والاتفاق المتعلق بالتدابير الرامية إلى تحسين رابط الاتصالات المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية - واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (مع مرفق، يستكمل ويُعدل مذكرة التفاهم مع المرفق، مؤرخ في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٦٣) وقعا ودخلا حيز النفاذ في عام ١٩٧١، في جملة أمور، للسماح بتقديم إخطار مُعيّن فوري أو مُسبق ولتيسير الاتصالات العاجلة عن طريق "الخط الساخن".

٥٦ - والاتفاق المعقود بشأن إخطارات إطلاق القذائف التسيارية (الاتفاق المعقود بشأن إخطارات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات) وقّع في عام ١٩٩٨. وعملا بهذا الاتفاق، وافقت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على تزويد كل منهما الآخر بإخطارات، في مدة لا تقل عن ٢٤ ساعة مقدما، بتواريخ، ومجالات الإطلاق، ومواقع الارتطام لأي إطلاق تجريبي لقذيفة تسيارية عابرة للقارات أو قذيفة تسيارية تُطلق من الغواصات. وإخطارات الإطلاق بموجب معاهدة ستارت الجديدة منصوص عليها وفقا لهذا لاتفاق.

٥٧ - والإعلان الرئاسي الصادر عن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن إلغاء الاستهداف المتبادل، الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أعلن التزام كلا الطرفين بضمان أنه، بحلول أيار/مايو ١٩٩٤، لن تكون لدى الولايات المتحدة والاتحاد الروسي قذائف تسيارية عابرة للقارات وقذائف تسيارية تُطلق من الغواصات توجهها كل منهما للأخرى. وفي الحالة البعيدة الاحتمال للغاية لحدوث إطلاق عرضي لسلح نووي للولايات المتحدة، سيسقط السلاح في أعالي المحيط.

## دال - القضايا الأخرى ذات الصلة

الموارد المكرسة لتنفيذ المعاهدة، وعمليات التفتيش والتفكيك

٥٨ - تُنفق الولايات المتحدة موارد هائلة للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات والترتيبات الكثيرة لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار التي نفذتها. وترد فيما يلي بعض الأمثلة:

- خلال السنة التقويمية ٢٠١٣، ووفقاً لأحكام معاهدة ستارت الجديدة، أزالَت الولايات المتحدة ٢٤ قاذفة قنابل ثقيلة ذات قدرة نووية من طراز B-52G؛ وحولت قاذفتي قنابل ثقيلتين من طراز B-52H مزودتين بأسلحة نووية إلى قاذفتي قنابل ثقيلتين مزودتين بأسلحة غير نووية، وبذلك أزيلتا من مساءلة المعاهدة؛ واستضافت ١٩ عملية تفتيش؛ ونظمت معرضين لمنظومات أسلحة الولايات المتحدة.
- وبالإضافة إلى ذلك، أزالَت الولايات المتحدة ٥٠ صومعة للقذائف التسيارية العابرة للقارات من طراز Peacekeeper وبدأت عملية التحويل لجعل بعض منصات إطلاق القذائف الباليستية التي تُطلق من الغواصات وتحملها غواصات الولايات المتحدة غير صالحة للعمل. وتجاوزت تكلفة تلك التحويلات ٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٣، وستُنفق الولايات المتحدة نفس المبلغ تقريباً في عام ٢٠١٤.
- وتحويل هيكل القوة النووية المنشورة للوفاء بحدود عام ٢٠١٨ المنصوص عليها في معاهدة ستارت الجديدة من المتوقع أن يتكلف ٣٠٠ مليون دولار من السنوات المالية ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨.
- وتقدم الولايات المتحدة أكبر مساهمة مالية سنوية للجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتدفع أكثر من ٢٢ في المائة من الميزانية السنوية للجنة.
- منذ عام ١٩٩٦ لغاية عام ٢٠١٣، أسهمت الولايات المتحدة بأكثر من ٣٤٧ مليون دولار من خلال حصتها السنوية المقررة.
- ومنذ عام ٢٠١١، قدمت الولايات المتحدة ما يربو على ٢٣ مليون دولار في شكل مساهمات عينية لمشاريع للأمانة التقنية المؤقتة للتعجيل بوضع نظام التحقق وتحسين قدراتها.
- وأسهمت الولايات المتحدة بما يصل إلى ٢٥،٥ مليون دولار لإعادة بناء المحطة المائية السمعية التابعة لنظام الرصد الدولي في جُزر كروزيت.



٥٩ - وتواصل الولايات المتحدة ضخ استثمارات كبيرة في البحث والتطوير لدعم اتفاقات واحتياجات تحديد الأسلحة النووية في المستقبل. وفي عام ٢٠١٣، قدمت الولايات المتحدة ما يربو على ١١٠ ملايين دولار لأنشطة البحث، والتطوير، والاختبار والتقييم لأغراض تكنولوجيا التحقق من تحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

٦٠ - والولايات المتحدة ملتزمة أيضا بتمويل تفكيك الأسلحة النووية، وتعزز تفكيك جميع الأسلحة النووية المكهنة قبل عام ٢٠٠٩ في وقت لا يتجاوز نهاية السنة المالية ٢٠٢٢. وقد أنفقت الولايات المتحدة ما يربو على ٢٥٠ مليون دولار على تفكيك الأسلحة في السنوات الخمس الماضية.

## ثانيا - الإبلاغ عن التدابير الوطنية ذات الصلة بعدم الانتشار

### ألف - الضمانات

٦١ - في عام ٢٠٠٩، عرضت الولايات المتحدة خطة عامة لمنع انتشار الأسلحة النووية. فبالإضافة إلى نزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تشمل الخطة تدابير لتعزيز الضمانات بموجب معاهدة عدم الانتشار و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كأساس للتعاون ومواجهة خطر الإرهاب النووي.

٦٢ - وبدأت الولايات المتحدة العمل باتفاق ضمانات في عام ١٩٨٠ (عُرف أيضا باتفاق الضمانات الطوعية المتعلق بالولايات المتحدة) وبروتوكول إضافي في عام ٢٠٠٩، يتضمن الأحكام المعيارية لتنفيذ الضمانات ويدل على استعدادنا لقبول الضمانات فيما يتعلق بالأنشطة النووية المدنية مثل تلك التي يتعين أن تقبلها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

٦٣ - ومنذ عام ١٩٨٠، أهلت الولايات المتحدة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٣٠٠ مرفق نووي مدني تقريبا، بما في ذلك مفاعلات قوى، ومفاعلات بحوث، ومحطات صناعة وقود تجاري، ومحطات تخصيب يورانيوم، ومرافق من أنواع أخرى. ويجري بصورة روتينية تحديث هذه القائمة من المرافق النووية للولايات المتحدة المؤهلة لعمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقديم للوكالة. وقد استضافت الولايات المتحدة ومولت قرابة ٨٠٠ عملية تفتيش أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المرافق المدرجة في القائمة. ومنذ عام ١٩٩٤، يتضمن هذا حوالي ٦٠٠ عملية تفتيش أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في خمسة مرافق للولايات المتحدة تحتوي على مواد أزيلت بصورة دائمة من برامج الأسلحة وغطت تكاليف عمليات التفتيش تلك من خلال تبرعات الولايات المتحدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦٤ - وهذا يشمل حوالي ٣ أطنان متريّة من فائض بلوتونيوم أسلحة الولايات المتحدة خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مرفق تخزين المواد النووية في المنطقة K في موقع نهر السفنات في ساوث كارولينا. ويمثل مخزن المواد النووية في المنطقة K أول مرفق تخزين بلوتونيوم في العالم يُنفذ الرصد عن بُعد، مما مكّن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من توسيع نطاق تقيّماتها للرصد عن بُعد.

٦٥ - وقد أتاحت الولايات المتحدة مرافق نووية إضافية بموجب بروتوكول الإبلاغ الملحق باتفاق الضمانات الطوعي، بما في ذلك ثلاثة مرافق تصنيع وقود ومرفق تخصيب، على النحو الذي حدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب بروتوكول الإبلاغ في حزيران/يونيه، ٢٠١٣.

٦٦ - وقدمت الولايات المتحدة إعلانات منتظمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب البروتوكول الإضافي للولايات المتحدة، تمشياً مع التزامنا بقبول جميع أحكام البروتوكول الإضافي النموذجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم تُستبعد إلا الحالات التي يمكن أن يؤدي فيها تطبيقها إلى وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أنشطة ذات أهمية مباشرة للأمن الوطني للولايات المتحدة أو إلى أماكن أو معلومات مرتبطة بتلك الأنشطة.

٦٧ - وأبلغت الولايات المتحدة عن ٢٦٤ مكاناً ونشاطاً في الإعلان الأولي بموجب البروتوكول الإضافي في عام ٢٠٠٩. وأرسلت الولايات المتحدة إعلاناً سنوياً مستكملاً إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كل سنة منذ ذلك الحين، وكان مجموع الأماكن والأنشطة المبلغ عنها على النحو التالي: ٣٠٧ في عام ٢٠١٠؛ و ٣٧٢ في عام ٢٠١١؛ و ٣٣١ في عام ٢٠١٢؛ و ٣٤٨ في عام ٢٠١٣.

٦٨ - واستضافت الولايات المتحدة زيارتين للمعاينة التكميلية قامت بهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية طبقاً للبروتوكول الإضافي للولايات المتحدة في عام ٢٠١٠. وكان هذا يمثل أول زيارتين من نوعهما أجريتا في إقليم دولة حائزة على أسلحة نووية وطرف في معاهدة عدم الانتشار.

٦٩ - وقدمت الولايات المتحدة أيضاً تقارير منتظمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن صادرات الأصناف المدرجة في المرفق الثاني للبروتوكول الإضافي للولايات المتحدة.

٧٠ - وطوال عقود، وفّرت الولايات المتحدة أدوات جديدة وتكنولوجيا، وخبراء وموارد أخرى لتحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الضمانات من خلال برنامج الولايات المتحدة لدعم ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومنذ عام ٢٠١٠، قدمت الولايات المتحدة ١٦٦ مليون دولار في شكل تمويل خارج عن الميزانية لعمل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالإضافة إلى نصيبنا المقرر للضمانات.

٧١ - ودعم هذا التمويل بدء ٢٥٠ مهمة جديدة من خلال برنامج الولايات المتحدة للدعم، مما عزز تقوية الضمانات من خلال الدعم المباشر والعيني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك في شكل موظفين فنيين مبتدئين، وخبراء بدون تكلفة، ومعدات للضمانات، وحلقات عمل ودورات تدريبية. وقد استحدثنا أيضا ونقلنا تكنولوجيات ضمانات عديدة للشركاء الدوليين، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧٢ - ومنذ عام ٢٠١٠ قدمت الولايات المتحدة ما يربو على ٢٦ مليون دولار في شكل أموال خارج الميزانية لرفع مستوى المختبرات التحليلية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧٣ - وأشركت الولايات المتحدة أكثر من ٤٠ بلدا لتحسين الهياكل الأساسية للضمانات لتشمل أفضل الممارسات وحلقات العمل التدريبية المتعلقة بتنفيذ البروتوكول الإضافي، مما أدى إلى تعزيز النظم الحكومية لحصر ومراقبة المواد النووية، وإدارة الجودة، ومعدات ضمانات للاختبار غير التدميري، و "تدريب المدربين". ومن خلال حلقات العمل هذه وغيرها، قامت الولايات المتحدة بتدريب ما يربو على ٢ ٥٠٠ ممارس أجنبي في الضمانات منذ عام ٢٠٠٧.

٧٤ - ومنذ عام ٢٠١٠، عقدت الولايات المتحدة أكثر من ٧٥ دورة تدريبية وحلقة عمل بشأن تنفيذ الضمانات في أفريقيا، والشرق الأوسط، ووسط آسيا، وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا. وتشمل الأمثلة الحديثة ما يلي:

- مجموعة حلقات عمل في ميانمار في عام ٢٠١٣ بشأن تنفيذ البروتوكول الإضافي لدعم تعهد ميانمار بالتصديق على بروتوكولها الإضافي وتحديث بروتوكولها المتعلق بالكميات الصغيرة في المستقبل القريب.
- حلقة عمل دولية بشأن البروتوكول الإضافي: الدروس المستفادة في جنوب شرق آسيا، عُقدت في جاكرتا في حزيران/يونيه ٢٠١٣ وحضرها ممثلو الهيئات التنظيمية للضمانات من دول جنوب شرق آسيا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وشبكة ضمانات آسيا والمحيط الهادئ ووكالات الولايات المتحدة.

#### باء - ضوابط التصدير

٧٥ - تربط المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار الضمانات بضوابط التصدير. وتطبق الولايات المتحدة نظاما دقيقا جدا وشاملا لضوابط تصدير المواد النووية وعملت طوال سنين لتعزيز النظم الدولية لضوابط تصدير المواد النووية وتساعد الدول في تنفيذ متطلبات النظام. وتمثل ضوابط التصدير أداة لتيسير التجارة بتوفير ضمانات للموردين بأن المعدات المصدرة تستخدم للأغراض السلمية.

٧٦ - ومن خلال هيئات مجموعة موردي المواد النووية، بما فيها المجموعة الاستشارية ومجموعة الخبراء التقنيين، تواصل الولايات المتحدة العمل لتحديث قوائم مجموعة موردي المواد النووية والمبادئ التوجيهية لتساير الطبيعة المتطورة للانتشار وتجارة المواد النووية.

٧٧ - وقامت الولايات المتحدة بتحديث أنظمة الولايات المتحدة لمراقبة صادرات المواد النووية وذات الاستخدام المزدوج لتساير آخر إرشادات لمجموعة موردي المواد النووية عقب القيام باستعراض أساسي لقوائم مراقبة المجموعة أنجز في عام ٢٠١٢.

٧٨ - وتواصل الولايات المتحدة أيضا دعم مراقبة الصادرات وبرامج التدريب والمساعدة ذات الصلة فيما يتعلق بأمن الحدود على نطاق العالم. ومنذ عام ٢٠١٠، أجرينا ما يلي:

- الإشراف على ٢٠٠ نشاطا لتبادل المعلومات ودورات تدريبية شملت ٧٤ بلدا من جميع أنحاء أوروبا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وتضمنت مواضيع التدريب الاستهداف وإدارة المخاطر، وتعريف السلع، واكتشاف الإشعاع والاستجابة له، واعتراض الشحنات على الحدود؛
- التبرع بـ ١،٤ مليون دولار من المعدات إلى ١٥ بلدا لتعزيز قدراتها على اكتشاف الإشعاع وحماية الحدود؛
- تدريب أكثر من ٣٢٠ فردا على اكتشاف، وتفتيش واعتراض عمليات النقل غير المشروع للمواد النووية والإشعاعية.

## جيم - الأمن النووي

٧٩ - استهلته الولايات المتحدة عملية مؤتمر قمة الأمن النووي بخطاب ألقاه الرئيس أوباما في براغ في عام ٢٠٠٩. واجتمع لأول مرة هذا المحفل على مستوى رؤساء الدول في واشنطن في عام ٢٠١٠، وعُقد بعد ذلك مؤتمرا قمة في سيول في عام ٢٠١٢ ولاهاي في عام ٢٠١٤. وأعلن الرئيس أوباما عن اعتزامه استضافة قمة رابعة في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٦. وأدت مؤتمرات القمة إلى زيادة أمن المواد النووية على نطاق العالم، وحدت من فرص وقوع تلك المواد في أيدي الإرهابيين.

٨٠ - وأسفرت عملية القمة عن عشرات الالتزامات الوطنية والمتعددة الأطراف وحققت نتائج ملموسة عززت الأمن النووي. وقد قمنا معا بما يلي:

- إنشاء شبكة عالمية من الخبراء الذين يعملون في الأمن النووي على مستوى الإدارة العليا في ٥٣ حكومة ومنظمات دولية متعددة؛

- سحب والتخلص من أكثر من ٣ أطنان مترية من اليورانيوم والبلوتونيوم العالي التخصيب المعرضين للخطر؛
  - سحب كل اليورانيوم العالي التخصيب في ١١ بلدا بالإضافة إلى مقاطعة تايوان الصينية؛
  - رفع مستوى الأمن المادي في ٣٢ مبنى لتخزين المواد الانشطارية التي يمكن استعمالها في الأسلحة؛
  - تركيب معدات لاكتشاف الإشعاع في ٢٥٠ معبر حدود دولي، ومطارات، وموانئ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية.
- ٨١ - وتمثل الولايات المتحدة أكبر مساهم وطني في صندوق الأمن النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومنذ عام ٢٠١٠، قدمت الولايات المتحدة ٣٨ مليون دولار تقريبا، دعمت ما يلي:
- توفير خبراء بدون تكلفة؛
  - تقديم خدمات استشارية (بعثات وزيارات تقنية) للدول الأعضاء لإقامة الهياكل الأساسية الضرورية لحماية المواد النووية والإشعاعية الأخرى من السرقة وتحويل اتجاهها، وحماية المنشآت النووية والنقل من التخريب والأعمال الشريرة الأخرى؛ ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية الأخرى؛
  - إعداد مجموعة وثائق إرشادات للأمن النووي؛ ونشر المفاهيم والإجراءات المتعلقة بالتعامل بفعالية مع التهديدات النووية والإشعاعية من خلال المؤتمرات الدولية، والدورات التدريبية، والحلقات الدراسية، وحلقات العمل؛
  - قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الاتجار غير المشروع؛
  - المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الدول الأعضاء لإقامة بنية أساسية تشمل المعدات، لتنفيذ الأمن النووي في الأحداث العامة الكبيرة، مثل المباريات الرياضية أو التجمعات السياسية.
- ٨٢ - ومنذ عام ١٩٧٧، عندما بدأنا بذل الجهود للإقلال إلى أدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب من خلال برنامج التخصيب المنخفض الخاص بمفاعلات البحوث والتجارب وبعد ذلك، من خلال المبادرة العالمية للحد من التهديد، قامت الولايات المتحدة بتحويل أو التحقق من إغلاق ٨٨ مفاعلا للبحوث المدنية ومرافق لإنتاج النظائر، وبذلك ألغت استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في هذه المرافق.

- ٨٣ - وقدمت الولايات المتحدة المساعدة أيضا إلى ٢٦ بلدا ومقاطعة تايوان الصينية لإزالة كل اليورانيوم العالي التخصيب من أراضيها، وأزالت أو أكدت التخلص من أكثر من ٥ أطنان مترية من اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المعرضين للخطر، وهو ما يكفي لأكثر من ٢٠٠ سلاح نووي.
- ٨٤ - وبالعامل مع شركائنا، خفضت الولايات المتحدة تخصيب ١٦ طنا متريا من اليورانيوم العالي التخصيب غير المستخدم في الأسلحة وخفضت أعداد المباني والمواقع التي تحتوي على مواد نووية يمكن استخدامها في الأسلحة.
- ٨٥ - وبالعامل مع شركائنا، استحدثت الولايات المتحدة ونفذت بصورة مشتركة تقنيات لتأمين أكثر من ٢٠٠ مبنى تحتوي على مواد نووية يمكن استخدامها في الأسلحة، وأمنت أكثر من ١٧٠٠ مبنى تحتوي على مصادر إشعاعية عالية النشاط وغير حصينة في أكثر من ١٠٠ بلد.
- ٨٦ - وبالعامل حول العالم، استردت الولايات المتحدة حوالي ٥٥٠٠٠٠ مصدرا إشعاعيا تحتوي على ملايين كوريات النشاط، وهو ما يكفي لمئات الآلاف من القنابل القذرة.
- ٨٧ - وفي شراكة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عملت الولايات المتحدة في مشروع تجريبي في أمريكا اللاتينية لتحديد وتخفيض عدد المصادر الإشعاعية غير المرغوب فيها وغير المستخدمة التي يمكن أن يستخدمها الإرهابيون بإعادتها إلى بلدانها الأصلي.
- ٨٨ - ونشرت الولايات المتحدة نُظما ثابتة ومتحركة للكشف عن الإشعاع في معابر الحدود الدولية، والمطارات، والموانئ الرئيسية، وبذلك بلغ مجموع عدد المواقع المقامة حول العالم ما يربو على ٥٠٠.
- ٨٩ - وتعاونت الولايات المتحدة لشراء أكثر من ٣٠٠ مركبة وعربة قطار للنقل المأمون للمواد النووية في الولايات المتحدة واستحدثت نظاما مؤتمتا لأمن النقل لضمان أمن شحنات المواد النووية.
- ٩٠ - وقامت الولايات المتحدة وشركاؤنا معا بتصميم، أو إنجاز، أو رفع مستوى عدة مراكز تدريبية لزيادة قدرات التدريب على الأمن في البلدان الشريكة.
- ٩١ - وفي عام ٢٠١٣، استضافت الولايات المتحدة بعثة الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيارة اللجنة التنظيمية النووية ومفاعل اليورانيوم العالي التخصيب في مركز بحوث النيوترون التابع للمعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا.

٩٢ - واشتركت الولايات المتحدة في ٥٠ بعثة خدمات استشارية دولية للحماية المادية في بلدان أخرى منذ عام ١٩٩٦ وساعدت في تنقيح المبادئ التوجيهية للخدمات لكي تتساق مع المعايير الدولية الحالية. ولضمان أن تكون تدابير الحماية المادية على المواد النووية التي تلتزم بها الولايات المتحدة مطابقة للتوصيات المنصوص عليها في المنشور INFCIRC/225، الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قامت الولايات المتحدة بـ ١٨٣ زيارة تقييم ثنائية إلى ٤٢ بلداً منذ عام ١٩٧٤،

٩٣ - وقامت الولايات المتحدة بالدور الرئيسي في آخر تنقيح لتوصيات الأمن النووي في المنشور INFCIRC/225 وتقوم بدور رئيسي لبلورة الإرشادات التنفيذية التي تدعمه.

٩٤ - ومنذ عام ٢٠٠٩، اشتركت الولايات المتحدة ثنائياً مع ١٤ بلداً والمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بأفضل ممارسات الأدلة الجنائية النووية التقنية. وبالأخص، قدمت الولايات المتحدة، واليابان وفرنسا مساهمات هامة في مجال تحديد عمر اليورانيوم، الذي يمثل مقياساً رئيسياً للأدلة الجنائية النووية. وتعاونت الولايات المتحدة أيضاً على نطاق واسع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التدريب على الإرشادات التنفيذية المتعلقة بمنهجيات الأدلة الجنائية النووية، وتطوير تلك الإرشادات.

#### دال - المناطق الخالية من الأسلحة النووية

٩٥ - في أيار/مايو ٢٠١١، قدمت الولايات المتحدة البروتوكولين الملحقين بمعاهدتي المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ إلى مجلس شيوخ الولايات المتحدة لإسداء المشورة والموافقة على التصديق. وأجرت الولايات المتحدة مشاورات بين مجموعة الدول الخمس والدول الأطراف في معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا للاستعداد لتوقيع البروتوكول الملحق بالمعاهدة.

وتواصل الولايات المتحدة الاشتراك في المشاورات بين مجموعة الدول الخمس ورابطة أمم جنوب شرق آسيا للاستعداد لتوقيع البروتوكول المنقح الملحق بمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

٩٦ - وطبقاً لخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تواصلت الولايات المتحدة دعم مشاركة الدول الإقليمية في مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط لإمكان عقده بمجرد توصل الدول الإقليمية إلى توافق في الآراء بشأن الترتيبات.

## هاء - الامتثال والقضايا/الشواغل الأخرى ذات الصلة

٩٧ - دعماً للجهود الدبلوماسية المبذولة لاستعادة الامتثال والاستجابة إلى تحديات الامتثال في إطار عمل معاهدة عدم الانتشار، والوكالة الدولية للطاقة الذرية وميثاق الأمم المتحدة:

- تعمل الولايات المتحدة مع مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي + الدول الثلاث الشريكة لمعالجة شواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية ولإعادة إيران إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار والالتزامات النووية الدولية الأخرى.
- وتواصل الولايات المتحدة تعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بجمهورية إيران الإسلامية.
- وتدعم الولايات المتحدة الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من الطابع السلمي للبرنامج النووي لإيران على وجه الحصر.
- وتسعى الولايات المتحدة إلى إجراء مفاوضات حقيقية وموثوقة لكي تمثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتها وتعهداتها الدولية من خلال خطوات لا رجعة فيها لتحقيق التجريد من السلاح النووي الذي يمكن التحقق منه، بما في ذلك التخلي عن جميع أسلحتها النووية والبرامج النووية القائمة، وعودتها، في وقت مبكر، إلى الضمانات التي تفرضها معاهدة عدم الانتشار والوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- وتقوم الولايات المتحدة بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى تعزيز نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في الآونة الأخيرة في الغالب، من خلال اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) وواصلت بذل الجهود المتضافرة لتحقيق التنفيذ القوي على الصعيدين المحلي والدولي للجزاءات الوطنية وجزاءات الأمم المتحدة لإعاقة أنشطة الانتشار التي تمارسها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكبح قدرتها على مواصلة السير قدماً ببرامجها النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية.
- وتواصل الولايات المتحدة اعتبار الجمهورية العربية السورية مسؤولة عن عدم الامتثال لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتدعو سوريا إلى اتخاذ الخطوات الضرورية للوفاء بالتزاماتها بعدم الانتشار والتعاون الكامل مع طلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للوصول إلى جميع الأماكن، والمواد والأشخاص ذوي الصلة.



## واو - المساهمات الأخرى في عدم انتشار الأسلحة النووية

٩٨ - تواصل الولايات المتحدة دعم عمل اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في مجال عدم الانتشار النووي. وعلى سبيل المثال:

- قدمت الولايات المتحدة تقريراً إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ بشأن الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لتنفيذ القرار، بما في ذلك التدابير ذات الصلة بعدم الانتشار النووي؛
- أيدت الولايات المتحدة إشراك اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ في أنشطة عدم الانتشار النووي، مثل مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية والحلقة الدراسية لتدابير بناء الثقة التي عقدها المحفل الإقليمي الثاني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، التي ركزت على قضايا الأمن؛
- وتضطلع الولايات المتحدة بدور قيادي لوضع برامج رئيسية أخرى لمعالجة الأمن النووي، بما في ذلك المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، لتعزيز القدرة على منع الإرهاب النووي، واكتشافه والرد عليه، وبرنامج منع تهريب المواد النووية لتعزيز أطر العمل القانونية والتنظيمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة والنووية؛
- وتدعم الولايات المتحدة الجهود التي تبذلها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لمعالجة إمكانية انسحاب دولة طرف، بما في ذلك إجراء مشاورات بشأن وضع توصيات بالإجراءات التي يمكن أن تتخذها الأطراف تمسحاً مع أحكام المعاهدة.

ثالثاً - الإبلاغ عن التدابير الوطنية ذات الصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية

## ألف - تعزيز الاستخدامات السلمية

٩٩ - الولايات المتحدة مكرسة للتعاون الدولي فيما يتعلق باستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفقاً للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وتفي الولايات المتحدة بالتزامها بمجموعة متنوعة من الطرق، بما في ذلك من خلال تجارة المواد النووية وتقديم المساعدة التقنية عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبوسائل أخرى.

١٠٠ - ومنذ عام ٢٠١٠، أتاحت الولايات المتحدة ما تربو قيمته على ٢,٥ بليون دولار من المعدات والمواد والتكنولوجيا النووية للدول العاملة في برامج للقوى النووية وفقاً لاتفاقات تعاون تحدد أعلى مستويات عدم الانتشار، ومعايير الأمان والأمن.

- ١٠١- وتدعم الولايات المتحدة التنفيذ الآمن للتكنولوجيا النووية السلمية في الخارج من خلال إصدار تراخيص لعمليات نقل المواد، والمعدات والمساعدة النووية.
- ١٠٢- ومنذ عام ٢٠١٠، أصدرت الولايات المتحدة ٣٣٠ رخصة تصدير مواد ومعدات وتكنولوجيا نووية، وتحويلات مساعدة استفاد بها ما لا يقل عن ٣٥ بلدا والاتحاد الأوروبي.
- ١٠٣- ولتسهيل تجارة المواد النووية السلمية ولتحسين الأمن، عملت الولايات المتحدة على تبسيط عملية إصدار التراخيص للمواد، والمعدات والتكنولوجيا النووية، والتحويلات المتعلقة بالمساعدة بغية تيسير تجارة المواد النووية السلمية ولتحسين الأمن.
- ١٠٤- وتنفذ الولايات المتحدة ٢٣ اتفاقا ثنائيا عملا بالمادة ١٢٣ من قانون الولايات المتحدة للطاقة الذرية لعام ١٩٥٤ التي تسمح بالتعاون مع ٤٨ حكومة شريكة (بما في ذلك الـ ٢٨ دولة عضوا في الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية)، والسلطات في مقاطعة تايوان الصينية. وإننا نسعى إلى عقد اتفاقات ثنائية مع شركاء إضافيين.
- ١٠٥- وبالإضافة إلى ذلك، للإمداد باليورانيوم المنخفض التخصيب لمواصلة تشغيل مفاعلات البحوث، دخلت الولايات المتحدة، منذ عام ٢٠١٠، في اتفاقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالمشاريع والإمدادات مع شيلي، والمكسيك، وجامايكا، وفي الآونة الأخيرة وافق مجلس المحافظين على اتفاق آخر من هذا القبيل مع بيرو.
- ١٠٦- ولدعم الاستخدام المأمون والأمن للتطبيقات النووية السلمية، تُنفذ وزارة الطاقة في الولايات المتحدة واللجنة التنظيمية النووية ترتيبات تعاونية ثنائية مع أكثر من ٤٠ دولة. ويجري تكوين مزيد من الشراكات.
- ١٠٧- وفي عام ٢٠١١، أعلنت الولايات المتحدة عن توافر الوقود النووي من إمدادات الوقود الأمريكية الموثوقة وهي عبارة عن احتياطي يبلغ تقريبا ٢٣٠ طنا من اليورانيوم المنخفض التخصيب، المستمد من تخفيض تركيز ١٧،٤ طنا متريا من اليورانيوم العالي التخصيب الفائض. ويحتفظ بهذا الوقود احتياطيا للتعامل مع حالات الانقطاع في إمدادات الوقود النووي.
- ١٠٨- وتبرعت الولايات المتحدة بقرابة ٥٠ مليون دولار للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم إنشاء مصرف وقود لليورانيوم المنخفض التخصيب لتضمن للدول الأعضاء الإمداد الموثوق بالوقود للمفاعلات النووية السلمية.
- ١٠٩- ومن خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإطار العمل الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية، وثنائيا، تدعم الولايات المتحدة الجهود التي تبذلها البلدان التي تُفكر في القوى النووية لبناء الهياكل الأساسية الوطنية اللازمة لتحقيق أعلى مستويات الأمان، والأمن وعدم الانتشار.

## باء - تقديم المساعدة التقنية من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الدول الأعضاء فيها

١١٠- منذ عام ٢٠١٠، قدمت الولايات المتحدة ١٤٨ مليون دولار تقريبا للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم التعاون التقني والبرامج الترويجية. وهذا الرقم يشمل ما يلي:

- ٨٦ مليون دولار لدعم صندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أي حوالي ٢٥ في المائة من المجموع. وترتب مشاريع التعاون التقني أثرا إنسانيا إيجابيا في البلدان النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وآسيا، وشرق أوروبا في ميادين الطب، والزراعة والأمن الغذائي، والهيدرولوجيا النظائرية، والمهاكل الأساسية للطاقة النووية والاستدامة.

- ٢١ مليون دولار لدعم التعاون التقني الذي تُقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإضافة إلى المشاريع الممولة من خلال صندوق التعاون التقني. وهذا يُغطي، على سبيل المثال، الدعم العيني والتقني المتعلق بالتدريب، والدعم التقني، والزمالات والخبراء بدون تكلفة.

- ٤١ مليون دولار مخصصة لمبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالاستخدامات السلمية والولايات المتحدة في طريقها إلى الوفاء بالتزامنا بمبلغ ٥٠ مليون دولار بالكامل بحلول عام ٢٠١٥.

١١١- وقد استفاد أكثر من ١٢٠ دولة عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الدعم المقدم من الولايات المتحدة والدعم الدولي للمبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية، لتشمل:

- إنشاء مركز التنسيق الدولي المعني بتحمض المحيطات في مختبرات البيئة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في موناكو لتعزيز الإجراءات العالمية لمكافحة تحمض المحيطات؛
- تصميم مشروع لإدارة الموارد المائية على نطاق كبير لمقاومة الجفاف المستمر وانتشار الجاعة وسوء التغذية في منطقة الساحل في أفريقيا؛
- إنشاء منطقة خالية من ذباب التسييسي بصورة مستدامة في منطقة نيايس في السنغال لتخفيف العبء الناتج عن داء المثقبيات وزيادة الأغذية والإنتاج الزراعي؛
- تعزيز قدرة المختبرات في أمريكا اللاتينية لضمان سلامة الأغذية والحد من الخطر الذي يُشكله ذباب الفاكهة على الموارد الزراعية؛
- تقييم وتعزيز القدرات الوطنية لاكتشاف وعلاج السرطان في حوالي ٣٠ بلدا؛

- النهوض بالتعليم والتدريب في مجال الطب النووي، فضلا عن تطبيق التقنيات النووية لتحسين علاج مرضى القلب والسرطان؛
- دراسة الآثار الممكنة للانبعاثات المشعة في أعقاب حادث محطة القوى النووية في فوكوشيما دايتشي.

١١٢- وتُسهّم الولايات المتحدة بالتمويل والخبرة التقنية في تجديد مختبرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعلوم والتطبيقات النووية في زايرسدورف، النمسا.

١١٣- وتشترك الولايات المتحدة أيضا على نطاق واسع في الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوفير التدريب على التطبيقات النووية، بما في ذلك بإرسال ١ ٣٠٠ خبير للاشتراك في الاجتماعات التقنية، وحلقات العمل والمؤتمرات التي عقدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٣.

#### جيم - الأمان النووي والمسؤولية النووية المدنية

١١٤- من خلال اللجنة التنظيمية النووية، عقدت الولايات المتحدة ترتيبات للتعاون التقني في مسائل الأمان النووي مع ٤٧ بلدا، واللجنة الأوروبية للطاقة النووية ومقاطعة تايوان الصينية.

١١٥- واشتركت الولايات المتحدة على نطاق واسع في قضايا الأمان النووي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهات دولية أخرى.

١١٦- واشتركت الولايات المتحدة على نطاق واسع سعيا لتنفيذ خطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية للأمان النووي وفي الفريق العامل المعني بالكفاءة والشفافية لاتفاقية الأمان النووي.

١١٧- وروجت الولايات المتحدة بنشاط لاتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية لتُصبح نظاما عالميا للمسؤولية النووية وحثت البلدان الأخرى على الانضمام إليها.

١١٨- ولتعزيز الأمان النووي في أكثر من ٦٠ دولة عضوا وعلى الصعيد الإقليمي في جميع أنحاء العالم، قدمت الولايات المتحدة مساهمات منتظمة خارج الميزانية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأغراض الأمان النووي، بما في ذلك لخطة عمل الأمان النووي لما بعد فوكوشيما. وأسهمت الولايات المتحدة بمبلغ ٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٣، ومنذ عام ٢٠١٠ أسهمت بمبلغ ١٢،٢ مليون دولار.

١١٩- وأسهمت الولايات المتحدة بتمويل وموظفين للشبكة الآسيوية للأمان النووي، مما يُساعد البلدان في المنطقة التي تُخطط لوضع برامج محلية للقوى المدنية النووية على بناء الهياكل الأساسية.

## دال - القضايا الأخرى ذات الصلة

التوعية والتثقيف بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين

١٢٠- دعمت الولايات المتحدة منذ أمد طويل الدور الذي تؤديه برامج التثقيف والتدريب للمحافظة على نظام عالمي جيد لعدم الانتشار النووي. واعتمادا على ملائمتنا من خبراء عدم الانتشار ونزع السلاح، فإننا نعمل على تعزيز الوعي العام واستحداث أدوات تثقيفية، وزيادة فرص الحصول على وظائف دائمة للجيل المقبل من خبراء عدم الانتشار ونزع السلاح. وتقوم حكومة الولايات المتحدة بما يلي:

- العمل مع رابطة الدراسات والتدريب في المجال الدبلوماسي لتسجيل تاريخ كبار مسؤولي تحديد الأسلحة وعدم الانتشار والقادة في الميدان ليطلع عليه الجمهور من خلال مكتبة الكونغرس؛
- الاشتراك مع رابطة الأمم المتحدة لإحضار خبراء إلى عُرف الدراسة لقيادة عمليات محاكاة للسيناريوهات الحالية لعدم الانتشار ونزع السلاح؛
- تقديم الدعم لمؤتمر براغ السنوي للأجيال، الذي يجمع بين المهنيين الشباب والممارسين ذوي الخبرة من جميع أنحاء العالم لتبادل وجهات النظر في القضايا التي تهمهم وهم بلدانهم الأصلية؛
- الاستفادة بالتدريب الداخلي العملي والبرامج التي تسمح للطلبة من المدارس الثانوية وما فوقها بالعمل مباشرة مع صانعي السياسات والعلماء لمدة تصل إلى عامين وتُظهر أهمية العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لميدان عدم الانتشار وتحديد الأسلحة؛
- استضافة ورعاية مئات من أحداث التوعية التي تُظهر التزام الولايات المتحدة بتثقيف مواطني الولايات المتحدة ومواطني العالم بالتهديدات التي تُشكلها أسلحة الدمار الشامل والفرص المتاحة لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

١٢١- وقدمت الولايات المتحدة المساعدة لأكثر من ٣٠ جامعة دولية في مجال إدماج الأمن النووي في مناهج الهندسة النووية للخرابيين والطلبة الجامعيين وقامت بتدريب أكثر من ٤٠٠٠ طالب من أكثر من ١٢٠ بلدا من خلال برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتدريب في مجال الحماية المادية.

١٢٢- ومن خلال مبادرة الجيل الجديد للضمانات المتعلقة ببرامج تنمية رأس المال البشري، قامت الولايات المتحدة بما يلي:

- وضعت مناهج جامعية في مجال عدم الانتشار في أكثر من اثني عشرة جامعة؛
- وفّرت فرصاً للتدريب الداخلي في المختبر الوطني لأكثر من ٣٠٠ طالب من أكثر من ١٠٠ جامعة وطنية ودولية في السنوات الخمس الماضية؛
- قامت بدور رائد في إتاحة الفرص للتطوير المهني لطلبة الدراسات العليا مثل اشتراك شباب الولايات المتحدة المهنيين في المعهد الصيفي للجامعة النووية العالمية وزمالات من قبيل زمالة الخريجين للضمانات الدولية لعدم الانتشار النووي؛
- نشرت كتاباً مدرسياً عن الضمانات النووية متاحاً لتنزيله مجاناً من الإنترنت؛
- أعدت ورعت ست برامج دراسية سنوية قصيرة عن مواضيع عدم الانتشار وتحديد الأسلحة.